

الصلة بين الإعراب والتفسير

د/ة حورية عبيب

أستاذة محاضرة (أ) بكلية العلوم الإسلامية

- جامعة الجزائر 1

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين أبي القاسم محمد ﷺ وعلى أهل بيته الذين أذهب عنهم الرجس، وطهرهم تطهيرا، وعلى أصحابه أجمعين، أما بعد:

فإن الحضارة الإسلامية قد ارتبطت في جميع مراحلها بلغة القرآن الكريم، فحافظ أبنائها على لغتهم، وقد أخذ هذا الحفاظ عدة أشكال تؤول في نهايتها إلى حفظ اللسان العربي من اللحن والخطأ.

ويُعدّ علم النحو من أكثر العلوم العربية ارتباطا بالشرعية الإسلامية بجميع فروعها حتى إنه أصبح شرطا من شروط المجتهد في القضاء والفتيا وغيرهما.

وعلى ذلك، نجد صلة رحم صحيحة بين العلوم الإسلامية والعربية وبخاصة علم النحو. وعلم التفسير من أكثر العلوم ارتباطا بالنحو والتصريف واللغة حتى إننا نجد كثيرا من النحاة اهتموا بدراسة القرآن الكريم دراسة إعرابية تبرز مدى إسهامهم في هذا الجانب لتحليل تراكيبه تحليلا يؤدي إلى المعنى الصحيح، لذلك اهتم بعلم النحو الأولون ووضعوا أهميته نصب أعينهم، وذلك لاستنباط الأحكام الشرعية وفهم معانيها وأدلتها.

بل إن علم النحو هو أصل العلوم العربية والإسلامية، وهو يمثل الذهنية العربية خير تمثيل، نشأ كغيره من علوم اللغة العربية ليعخدم النص القرآني الذي تلقاه الرسول ﷺ بالوحي منطوقا غير مكتوب، ولقنه لأصحابه مشافهة، فانصبّ البحث اللغوي على كلام منطوق ومسموع، والدراسات اللغوية العربية اهتمت بالكلام المنطوق، وهذا ما يفسر اعتماد اللغويين والنحويين على مشافهة الأعراب، والسماع منهم وأخذ كلامهم لاستنباط الأحكام النحوية والبلاغية منه⁽¹⁾.

(1) ينظر: تاريخ النحو، عصام نور الدين، دار الفكر، ط 1، بيروت، لبنان، 1995، ص 4.

ومن العوامل التي أدت إلى نشأة النحو العربي، ودفعت إلى دراسة اللغة دراسة منظمة لاستخراج قواعدها الخوف على القرآن الكريم من مخاطر الفتنة واللحن، بمعنى إن سلفنا الصالح من المسلمين قد اتخذوا خطوات مخصصة وتقية من أجل المحافظة على النص القرآني من أهواء التحريف ومخاطر اللحن⁽¹⁾.

أما الخوف على القرآن الكريم من أهواء التحريف فواضح من مواقف عثمان رضي الله عنه من انتشار خطر الاختلاف في قراءة القرآن الكريم، وظهور تفضيل قراءة صحابي على صحابي آخر، بل وتخطئة الذين يقرأون بها، ففزع إلى ثقات الحفاظ من أصحاب رسول الله ﷺ وأمرهم أن يجمعوا ما تفرق من الصحف والعظام واللحاف عند المسلمين واستكتبهم مصحفا سمي باسمه ونسب إليه⁽²⁾.

يقول الزركشي: «إنما حمل عثمان الناس على القراءة بوجه واحد على اختيار وقع بينه وبين من شاهده من المهاجرين والأنصار لما خشي الفتنة عند اختلاف أهل العراق والشام في حروف القراءات والقرآن.... وقد وفق لأمر عظيم ورفع الاختلاف وجمع الكلمة وأراح الأمة»⁽³⁾.

وكان هذا العمل هو أول أثر من آثار العامل الديني في ثقافة العرب وفي نشأة النحو العربي فيما بعد، وكان الخط العربي الذي كتب به مصحف عثمان لا يعرف النقط ولا الشكل، ولهذا لم يكن هذا الخط بمأمن من التحريف والتصحيح، وكان الاعتماد في المحافظة على النص القرآني - ولا يزال - منوطا بتواتر الرواية بالسند الصحيح عن النبي ﷺ، وباستظهار المسلمين لهذا النص منذ أيام الصحابة - رضوان الله عليهم -، وهكذا لم يتكل الناس في حفظ القرآن على الكتابة وحدها،

(1) ينظر: الأصول: دراسة إيسيتيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: النحو، فقه اللغة، بلاغة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982، ص: 17، 16.

(2) ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، قرأ أصله تصحيحا وأشرف على مقابلة نسخة المطبوعة والمخطوطة عبد العزيز بن الباز، دار الفكر، دت، ص 17.

(3) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، حققه أبو الفضل إبراهيم، دار الجليل، بيروت، لبنان، 1408هـ - 1988م، ج 1، ص 239.

ولا على الاستظهار وحده، وإنّا قرنوا كلاً من هاتين الوسيلتين إلى الأخرى، فلم يخل عصر من العصور إلى يومنا هذا من جمعها والعناية بهما، وكان الخط العربي عند ذاك يأذن لعدد من الاحتمالات للرسم الخطي الواحد، وكان لهذا الطابع من الفائدة ما كان له من الضرر، لأنّ القراءات القرآنية المتعددة كانت تنسجم مع ما سجل في المصحف العثماني، ومن هذا أصبحت موافقة رسم المصحف العثماني شرطاً في القراءة⁽¹⁾، يقول ابن الجزري في هذا السياق: «... وجرّدت هذه المصاحف جميعاً من النّقط والشكل ليحتملها ما صحّ نقله، وثبتت تلاوته عن النبي ﷺ... إذا كان الاعتماد على الحفظ لا على مجرّد الخط»⁽²⁾.

وكان ضرر جمع عثمان المسلمين على مصحف يتمثل في خلو الرسم ممّا يعين المسلم غير الفصيح على ضبط حركات الإعراب في أواخر الكلمات، ومن ثم أصبحت قراءة القرآن الكريم عرضة للحن، الأمر الذي دفع بأبي الأسود الدؤلي لأن ينهض لنقط المصحف ضبطاً لإعرابه، فكانت هذه البداية التي لا جدال حولها للنحو، جاء في الإصابة عن أبي العباس المبرد قوله: «أول من وضع العربية ونقط المصاحف أبو الأسود»⁽³⁾، وروي القلقشندي أنّ أبا الأسود أراد أن يعمل كتاباً في العربية يقوم الناس به ما فسد من كلامهم، إذ كان ذلك قد فشا في الناس فقال: أرى أن ابتدئ بإعراب القرآن أولاً»⁽⁴⁾.

ونقط الإعراب هذا، قام به أبو الأسود زمن ولاية زياد على البصرة⁽⁵⁾، تصدياً لخطر اللحن

(1) ينظر: الأصول، ص: 22.

(2) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تصحيح ومراجعة علي محمد الضباع، دار الفكر، دت، ج 1، ص 31.

(3) الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر، ط 1، القاهرة، مصر 1328 هـ، ج 2، ص 242.

(4) صبح الأعشي في صناعة الإنشاء، القلقشندي، شرحه وعلق عليه وقابل نصوصه محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دت، ج 3، ص 155.

(5) الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، أشرفت على طبعه وتصحيحه لجنة من الأدباء والمدرسين، دار الفكر بيروت، لبنان، 1956 م، مج 11، القسم الثالث، ص 199.

ولحفظ اللغة العربية وتيسيرها للأعاجم وتمكينهم من قراءة نصوص القرآن الكريم قراءة صحيحة، ولن يتأتى ذلك إلا بوضع ضوابط علمية تحفظ عليه نصوصه، وتسهّل على من لم يكن متمكناً من العربية قراءتها وفهمها، وأوّل هذه الضوابط التي اهتمّ أبو الأسود الدؤلي وألحّت الحاجة اللغوية على بروزها اصطلاحات في ميدان العربية، ولم يعبر أبو الأسود الدؤلي عن الحركات الإعرابية بالاصطلاح، وإنّما اكتفى بوصفها وصفا لغويا محضاً، فأخذ صبغاً يخالف لون المداد الذي كتب به المصحف، ووضع على الحرف المفتوح نقطة فوقه، وعلى المكسور نقطة أسفله، وعلى المضموم نقطة بين يدي الحرف، والتنوين نقطتين⁽¹⁾، وعمله هذا، لم يتعد إنعام النظر في اللغة بطبع العربي وذوقه. فعبر عن ظواهر الإعراب بهذا التعبير البسيط الذي يعدّ أوّل خطوة في علم النحو، ولم يكن هذا الفعل يهدف إلى حفظ القرآن الكريم من اللحن وإنّما كان يهدف أيضاً إلى غاية أبعد في أصول الحياة الإسلامية، وهي السعي لفهم النص القرآني باعتباره مناط الأحكام التي تنظم الحياة، ذلك أنّ المسلمين عرفوا - بداية - أنّ عليهم أن يقرأوا القرآن وأن يفهموه، لأنّه هو الذي ينظم حياتهم، ومن ثمّ يمكن تفسير الحركة العقلية العربية كلها بأنها كانت نتيجة نزول القرآن الكريم، فهي كلّها من نحو وصرف وبلاغة وتفسير وفقه وأصول وكلام تسعى إلى هدف واحد هو فهم النص القرآني⁽²⁾.

ولا ينبغي أن يغيب عن الأذهان أنّ أبا الأسود الدؤلي من القرّاء، ومن وجوه التابعين وفقهائهم ومحدثيهم، وقد روي عن عمر بن الخطاب وعن علي بن أبي طالب عليه السلام فأكثر، وروي عن ابن عباس وغيره⁽³⁾.

(1) إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي، حققه أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 1406هـ - 1986م، ج 4، ص 40 (بتصرف).

(2) دروس في المذاهب النحوية، عبده الرّاجحي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1980، ص 10، 9 (بتصرف).

(3) الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، مج 11، القسم الثالث، ص 198.

وإنّ محاولة فهم القرآن الكريم هذه هي التي حدّدت مسار المنهج، لأنّها ربطت درس النحو بكل المحاولات الأخرى التي تسعى إلى فهم النصّ القرآني⁽¹⁾.

وبقي عمل أبي الأسود الدؤلي هذا دون تغيير واستمر الأمر على ما فعله حتى كانت خلافة عبد الملك بن مروان وتفشى اللّحن واستفحل أمره بانتشاره على ألسنة كثير من الناس، فأمر عبد الملك بن مروان الحجاج بن يوسف الثقفي (ت 95هـ) -واليه على العراق- أن يبعد أسباب اللّحن والتحريف عن القرآن الكريم، فكلف الحجاج بن يوسف للقيام بهذه المهمة عالمن من أبرز علماء اللغة هما يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم (ت 90هـ)، لما لهما من يد طويلة في فهم أسرار العربية وإتقان القراءات القرآنية، فقاما بنقط الحروف المتشابهة في الرسم للتمييز بينها، وكتب هذه النقط بمداد لونه يخالف لون المداد الذي كتب به المصحف حتى يكون نقط الإعجام مخالفا لنقط أبي الأسود الذي هو العلامات الدالة على ما يعرض للحرف من حركة أو سكون أو تنوين أو غير ذلك⁽²⁾.

وبظهور نقط الإعجام ظهرت مشكلة التمييز بين نقط الإعراب ونقط الإعجام، ووجد الخليل بن أحمد أنّ التمييز بين نقط التشكيل ونقط التعجيم لا يكون باللّون، اللّون الأسود للتعجيم، واللّون الأحمر للتشكيل، فهداه تفكيره بعد طول تأمل إلى الرمز للحركات بعلامات أخرى تتميز في أشكالها عن النقط، فرمز إلى حركة الضمة في الكلمة بواو صغيرة (و)، وإلى الفتحة بألف صغيرة (ا) وإلى الكسرة بياء صغيرة (ي)، لأنّه يرى أنّ «الفتحة من الألف والكسرة من الياء والضمّة من الواو»⁽³⁾، والحركات - كما قال ابن جني - «أبعاض حروف المد واللين وهي الألف والياء والواو، فكما أنّ هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة

(1) دروس في المذاهب النحوية، عبده الراجحي، ص 10.

(2) ينظر: المحكم في نقط المصحف، أبو عمرو الداني، عني بتصحيحه عزة حسن، دار الفكر، ط 2، دمشق، سوريا، 1407هـ-1986م، ص 2 وما بعدها.

(3) الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الجليل، ط 1، بيروت، لبنان، 1411هـ-1991م، ج 4، ص 242.

والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو، وقد كان متقدّموا النّحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة⁽¹⁾.

إنّ الخليل بن أحمد هو الذي سمّى علامات الإعراب في الأسماء باسم الرفع والنصب والخفض، وسمّى حركات البناء باسم الضم والفتح والكسر، أما سكونها فسماه الوقف، وسمّى الكسرة المنوّنة في مثل: مررت بزيد باسم الجرّ، كما سمي السكون الذي يقع في أواخر الأفعال المضارعة باسم الجزم⁽²⁾.

إنّ صنيع الخليل بن أحمد في النّحو، وإسهامه في وضع أصوله ومصطلحاته، إنما تجسد في الكتاب حيث سجل سيبويه - تلميذ الخليل بن أحمد - معظم بحوثه النحوية والصرفية مع أعمال غيره من العلماء.

ولا شك في أنّ هؤلاء العلماء قد نجحوا في تحسين الرسم القرآني وأنّهم أسهموا جميعاً في تيسير قراءة القرآن الكريم على الناس، وبينوا أهمية علم الإعراب وأظهروا سلطانه في تقويم التراكيب والتوجيه إلى المسلك السّوي في ربط كلماتها وضبطها، وفي التمييز بين الصحيح من الأساليب والفساد منها وفق النطق العربي الفصيح ليلحق بأهلها من ليس منهم، ويردّ إلى مقاييسها الشاذّ عنها⁽³⁾.

وهكذا، كان المتقدمون بمنزلة الإعراب أدري، واهتمهم في تحصيله والتعمق فيه أقوى، فأطالوا البحث فيه، وأداموا النظر، فأصلوا فروعه وفرّعوا مسائله، وكانوا على تعميم النّفع به أحرص،

(1) سرّ صناعة الإعراب، ابن جني، دراسة وتحقيق حسن هنداي، دار القلم، ط2، دمشق، سوريا، 1413هـ - 1993م، ج1، ص17.

(2) مفاتيح العلوم، الخوارزمي، تقديم جودت فخر الدين، دار المناهل، ط1، بيروت، لبنان، 1411هـ - 1991م، ص54، 55.

(3) ينظر: الخصائص، ابن جني، حققه عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1421هـ، ج1، ص88.

وفي الدفاع عنه أشدّ، كما كان إدراكهم لصلته بالقرآن أعمق وأصدق، وعبارتهم عن ذلك أبين وأمكن، وعتابهم للجاهلين بمزينة شديدا، وإنكارهم على المنكرين لفضله أشدّ⁽¹⁾.

ومن صدّ عن ذلك وأجاد عبد القاهر الجرجاني الذي رأى الصدّ عن الإعراب كالصدّ عن كتاب الله تعالى، يقول في هذا السياق: «وأما زهدهم في النحو واحتقارهم له وإصغارهم أمره، وتهاونهم به، فصنيعهم في ذلك أشنع من صنيعهم في الذي تقدّم، وأشبه بأن يكون صدّا عن كتاب الله، وعن معرفة معانيه، ذلك لأنهم لا يجدون بدا من أن يعترفوا بالحاجة إليه فيه، إذ كان قد علّم أنّ الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يتين نقصان كلام ورُجْجانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يُرجع إليه، لا يُنكر ذلك إلّا من ينكر حسّه، وإلا من غالط في الحقائق نفسه،....»⁽²⁾.

وذكر ابن خلدون في سياق حديثه عن علوم اللسان أنها «...أربعة وهي اللغة والنحو والبيان والأدب، ومعرفتها ضرورية،...والذي يتحصل أنّ الأهم المقدم منها هو النحو، إذ به يتبين أصول المقاصد بالدلالة، فيعرف الفاعل من المفعول والمبتدأ من الخبر، ولولاه لجُهل أصل الفائدة...»⁽³⁾.

ولما كانت اللسانية بهذه المنزلة لم يختلف العلماء في أهميتها وضرورتها في العلوم الشرعية من تفسيره وغيره، كما لم يختلفوا في تفاوتها في تلك الأهمية والضرورة حسب الحاجة الداعية إليها والمصلحة المتوقفة عليها، وأن الإعراب أهمها كلها، لأن الحاجة إليه أدعى، وإبانتته عن المقصود أوفى⁽⁴⁾.

وإنما كان الإعراب كذلك، لأن الحاجة إليه في تجلية المعاني وتمييز بعضها عن بعض أكثر من

(1) ينظر: المقدمة، ابن خلدون، ج 3، 1264، تحقيق عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ط 3، القاهرة.

(2) دلائل الإعجاز في علم المعاني، موفم للنشر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغبة، الجزائر، 1991م، ص 30.

(3) ينظر: المقدمة، ابن خلدون، ص 545 (الفصل 36 الموسوم بـ: «علوم اللسان»).

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 1264.

الحاجة إلى غيره، ولأنه أول شيء من لسان العرب سري إليه الخلل، فأحوج إلى التعلم، فكانت حاجة التفسير إليه أشد وصلته به أقوى وأقدم، فهو أول العلوم نشأة وأسرعها نضجاً، وأوفرها حظاً من عناية العلماء واهتمامهم.

وإذا ثبت وجه الحاجة إلى الإعراب في القرآن، وظهر مدى الصلة بين الإعراب والتفسير، فإن مما يزيد في ثبوت ذلك وظهوره ذكر شيء من الآيات التي يؤدي الإخلال بالإعراب بها إلى معان غير لائقة، وكذلك التي يختلف الإعراب فيها باختلاف القراءة، فيختلف المعنى تبعاً له.

فمما يدل على أن الخطأ في الإعراب قد يؤدي إلى خطأ في العقيدة الرواية التي ساقها الأنباري في كتابه «نزهة الألباء في طبقات الأدباء» حيث يقول: «قدم أعرابي في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقال: من يقرئني شيئاً مما أنزل الله تعالى على محمد ﷺ فأقرأه رجل سورة براءة فقال: أن الله برئ من المشركين ورسوله بالجر، فقال الأعرابي: أو قد برئ الله من رسوله؟! إن يكن الله برئ من رسوله، فأنا أبرأ منه! فبلغ عمر رضي الله عنه مقالته الأعرابي، فدعاه، فقال: يا أعرابي، أتبرأ من رسول الله، فقال: يا أمير المؤمنين، إني قدمت المدينة، ولا علم لي بالقرآن، فسألت: من يقرئني، فأقرأني هذا سورة براءة، فقال: أن الله برئ من المشركين ورسوله، ... فقال له عمر رضي الله عنه ليس هكذا يا أعرابي؟!، فقال: كيف هي يا أمير المؤمنين؟ فقال: أن الله برئ من المشركين ورسوله»، وقال الأعرابي: وأنا والله أبرأ ممن برئ الله ورسوله منهم، فأمر ﷺ ألا يقرئ القرآن إلا عالم باللغة، وأمر أبا الأسود أن يضع النحو⁽¹⁾.

تؤكد هذه الرواية أهمية الضبط الإعرابي في فهم النص القرآني، وأنه لا يكون لجر كلمة الرسول وجه ظاهر غير العطف على المشركين، وفي هذا المعنى من الشناعة ما لا يخفى.

ويدخل في هذا الباب قراءة قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (فاطر/ 28) برفع لفظ الجلالة ونصب العلماء، حيث يترتب عنه فساد في المعنى يؤدي إلى خلل في العقيدة، إذ كيف يخشى القوي العزيز الجبار عباده الضعفاء الأذلاء؟ فالضبط الصحيح نصب لفظ الجلالة بالفتحة

(1) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، الأنباري، حققه أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة،

على أنه مفعول به مقدم وجوبا، ورفع العلماء بالضمّة على أنه فاعل مؤخر، ويكون المعنى الصحيح أن أشد العباد خشية لله تعالى هم العلماء العاملون حقاً.

ومن أمثله الثاني أعني الآيات التي يختلف الإعراب فيها باختلاف القراءة، فيختلف المعنى: قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفْثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ﴾ (البقرة/ 197).

بيّن ابن مجاهد اختلاف القراء في قراءة قوله تعالى ذاك، في نصب الثاء والقاف وضمّهما، فذكر أنه قرأ ابن كثير وأبو عمرو: (فَلَا رَفْثٌ وَلَا فُسُوقٌ) بالضم فيهما والتنوين، وقرأ الباقون: نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (فلا رفث ولا فسوق) بالنصب بغير تنوين، وأوضح أنهم لم يختلفوا في نصب اللّام في (جدال) من قوله تعالى: «وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ»⁽¹⁾

والحجة لمن نصب - فلا رفث ولا فسوق ولا جدال - أنه قصد التبرئة بـ (لا) في الثلاثة، فبنى الاسم مع الحرف، فزال التنوين للبناء⁽²⁾، والفتح في جميعها يدلّ على نفي جميع الرفث والفسوق والجدال، وهو أولى، لأنّ النّفي قد عم والمعنى عليه، فلم يُرخص في ضرب من الرفث والفسوق كما لم يرخص في ضرب من الجدال، وقد اتفق جميع القراء على افتح اللّام من (الجدال) ليتناول النّفي جميع جنسه، فيجب أن يكون ما قبله من الاسمين على لفظه إذا كان في حكمه⁽³⁾.

والفتح جواب قاتل: هل من رفث؟ هل من فسوق؟ فـ (من) تدخل للعموم، و (لا) أيضاً

(1) ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1972م، ص 180. وحجة القراءات، أبو زرعة (عبد الله بن زنجلة)، وعلق حواشيه سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط 1، بيروت، لبنان، 1394هـ - 1974م، ص 218.

(2) ينظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط 4، بيروت، لبنان، 1401هـ - 1981م، ص 94.

(3) ينظر: حجة القراءات أبو زرعة، ص 218، والحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الفارسي، حققه على النجدي ناصف وعبد الحليم نجار وعبد الفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 2، 1403هـ - 1983م، ص 221 و222، والكشاف عن وجوب القراءات السبع وعللها وحججها، مكّي بن أبي طالب القيسى حققه محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، ط 5، بيروت لبنان، 1418هـ - 1997م، ج 1، ص 286.

تدخل لنفي العموم، وإذا قلت: هل من رجل في الدار؟ فجوابه: لا رجل في الدار⁽¹⁾، فالمراد بالنفي وجوب انتفائها، وبأنها حقيقة بأن لا تكون⁽²⁾.

أما قراءة ابن كثير وأبي عمرو: «فلا رفث ولا فسوق» بالرفع والتنوين، و«لا جدال» بالنصب من غير تنوين - كما سبق ذكره - فالحجة أن (الرفث) و(الفسوق) قد يكونان في حال من أحوال الحج، فجعل (لا) بمعنى (ليس) فيها، ونصب «ولا جدال في الحج» على التبرئة، لأنه يريد المراء والشك في تأخيرهِ وتقديمه على ما كانت العرب تعرفه من أفعالها⁽³⁾، بمعنى: لا شك في الحج أنه لازم في ذي الحجة⁽⁴⁾.

أما خبر «فلا رفث ولا فسوق» - وهما مرفوعان - فمضمرة على قول الأخفش، لأنه يزعم أن رفعهما بالابتداء، ويجعل الناصب لـ (جدال) نفس (لا)، ولا يجعل (لا) مع (جدال) مبتدأ كما هو مذهب سيويه، وإنما يجعل (لا) بمنزلة (أن)، فلا يجوز أن يشترك المنصوب والمرفوع في الخبر، بينما يجوز في قول سيويه أن يكون (في الحج) خبراً من الأسماء الثلاثة في ارتفاعها بالابتداء، لأنّ (لا) مع (جدال) في موضع رفع مبتدأ، بينما الأخفش لا يجعل (لا) مع (جدال) مبتدأ⁽⁵⁾.

يقول سيويه في هذا المقام: «واعلم أنّ (لا) وما عملت فيه موضع ابتداء كما أنّك إذا قلت: هل من رجل؟ فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ، وكذلك: ما من رجل وما من شيء، والذي يُبنى عليه في زمان أو في مكان، ولكنك تضمّره وإن شئت أظهرته، وكذلك: لا رجل ولا شيء، إنّما

(1) ينظر: حجة القراءات، ص 218.

(2) الكاشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، حققه وعلق عليه محمد مرسى عامر، راجع طبعه شعبان محمد اسماعيل، دار المصحف، ط 2، القاهرة، مصر، 1397 هـ - 1977 م، ج 1، ص 119.

(3) الحجة في القراءات السبع، ص 94.

(4) الحجة في علل القراءات السبع، ج 2، ص 221.

(5) ينظر: إعراب القرآن، الزجاج، تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، ط 3، بيروت لبنان، 1406 هـ - 1986 م، ج 1، ص 174 (نقلت قول الأخفش من إعراب القرآن للزجاج، لأنني لم أجد قوله هذا في كتابه معاني القرآن).

تريد: لا رجل في مكان ولا شيء في زمان.....»⁽¹⁾.

أكد سيويه في هذا النص أنّ (لا) مع (جدال) في موضع رفع مبتدأ كما أنّ (من رجل) في قولهم (هل من رجل) مرفوع على أنه مبتدأ، لأنّ (من) صلة وتوكيد (حرف جرّ زائد).

كما ذكر أبو جعفر النحاس أنّ (لا) في هذه القراءة قد تكون بمعنى (ليس) عاملة أو نافية لا عمل لها، فيرفع ما بعدها على الابتداء، ويبيّن أن معناه لدى أبي عمرو: فلا يكن فيه رفث، وأنّ (لا جدال في الحجّ) منصوب منقطع عمّا قبله، لأنّ معناه عنده: قد زال الشك في أنّ الحجّ في ذي الحجة⁽²⁾، وأكد هذا التفسير الزمخشري إذ ذكر أنّ أبا عمرو وابن كثير حملا في قراءتهما (الرفث والفسوق) على معنى النهي، كأنه قيل: فلا يكون رفث ولا فسوق، وحملا (الجدال) على معنى الإخبار بانتقاء الجدال، كأنه قيل: ولا شك ولا جدال في الحجّ⁽³⁾، فيكون قوله تعالى: «في الحجّ، خبرا عن قوله: (لا جدال) فقط، دون ما قبله، لاختلافهما، إذ لا يجوز الجمع بين خبرين في خبر واحد، لذلك كانا مرفوعين بالابتداء، وكان خبرهما تقديره: (في الحجّ). أمّا إذا كانت (لا) بمعنى (ليس)، فيرفع الاسم بعدها على أنّه اسمها، والخبر محذوف، تقديره: فليس رفث ولا فسوق في الحجّ، ودلّ عليه (في الحجّ) الثاني الظاهر، وهو خبر (لا جدال)، وإنّما لم يحسن أن يكون (في الحجّ) خبرا عن الجميع مع اختلاف القراءة، لأنّ خبر «ليس» منصوب، وخبر (ولا جدال) مرفوع، ولأنّ (ولا جدال) مقطوع من الأوّل، وهو في موضع رفع بالابتداء، ولا يعمل عاملان في اسم واحد⁽⁴⁾.

(1) الكتاب: سيويه، ج2، ص275 (باب النفي بلاً).

(2) ينظر: إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، ج1، ص70.

(3) ينظر: الكشف، ج1، ص119.

(4) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1417هـ-1996م، مج1، ص2، ص271، 272.

ورأى أبو حيان الأندلسي⁽¹⁾. أن اعتبار (لا) عاملة عمل (ليس) ضعيف، وقليل جداً، إذ لم يجيء منه في لسان العرب إلا ما لا بد منه، والذي يحفظ من ذلك قول الشاعر:

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَرَرْ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَإِقِيَا⁽²⁾

وقد أنشد هذا البيت ابن مالك، ولا يعرف هذا البيت إلا من جهته.

^{2/} ﴿وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾⁽³⁾
بيّن ابن مجاهد أنه قرأ الكسائي وحدة «لَتَزُولَ» بفتح اللام الأولى، وضّم الثانية، وأنه قرأ
الباقون «لَتَزُولَ» بكسر اللام الأولى وفتح الثانية⁽⁴⁾.

والحجة لمن قرأ بكسر الأولى وفتح الثانية، أنه جعل اللام لام جحد، ونصب (تزل) بإضمار (أن)، ولا يحسن إظهارها، لأنّ لام الجحد (الجحد) مع الفعل كالسين مع الفعل في (سيقوم)، إذ هو نفي مستقبل، فكما لا يحسن أن يفرق بين السين والفعل، كذلك لا يحسن أن يفرق بين اللام والفعل، وتقديره: وما كان مكرهم لتزول منه الجبال⁽⁵⁾، أي: ما كان مكرهم ليزول به أمر النبي وأمر دين الإسلام، وثبوته كثبوت الجبال الراسيات، لأنّ الله ﷻ وعد نبيه إظهار دينه على الأديان، فقال: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ (الفتح: 28)، ودليل هذا قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلَّفًا وَعَدَهُ﴾ (إبراهيم: 47)، وحجتهم ما روي

(1) ينظر: تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه الدكتور زكريا عبد المجيد النوني، والدكتور أحمد النجولي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1413هـ-1993م، ج2، ص98.

(2) هذا البيت بلا نسبة في شرح ابن عقل، دار العلوم الحديثية، بيروت، لبنان، ج1، ص313.

(3) سورة إبراهيم: الآية 46.

(4) السبعة في القراءات، ص363، وينظر: التيسير في القراءات السبع، عني بتصحيحه أوتورترزل، مطبعة الدولة، استانبول، 1930، ص135.

(5) مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، حققه وعلق عليه ياسين محمد السواس، دار اليمامة، ط3، دمشق، 1423هـ-2002م، ص: 385.

عن الحسن أنه قال: كان مكرهم أهون من أن تزول منه الجبال⁽¹⁾..

إن هذه القراءة تدل على تصغير مكرهم وتحقيره، ولم يكن مكرهم ليزيل الجبال، والجبال يراد بها ما ثبت من الحق والدين والقرآن، والضمير في (مكرهم) قيل هو لقريش، وقيل لمن تقدم بالعتو والكفر من الجبابرة الماضية، وكسر اللام الاختيار، لأنه أئين في المعنى، ولأن الجماعة عليه⁽²⁾.

وذكر الزمخشري أن زوال الجبال من عظم مكرهم، وضرب مثلاً لتفاقمه وشدته، والمعنى: محال أن تزول الجبال بمكرهم على أن الجبل مثل الآيات لله وشرائعه، لأنها بمنزلة الجبال الراسية ثباتاً وتمكناً⁽³⁾.

ولفظه (إن) في هذه القراءة على وجهين: أحدهما أنها بمعنى (ما) - كما سبق ذكره - والتقدير: ما كان مكرهم لإزالة الجبال، وهو تمثيل أمر النبي ﷺ، والثاني أنها مخففة من الثقيلة، والمعنى: أنهم مكروا ليزيلوا ما هو كالجبال في الثبوت، ومثل هذا المكر باطل⁽⁴⁾.

أما قراءة الكسائي (لتزول)⁽⁵⁾ بفتح اللام الأولى وضم الثانية، فالحجة فيها أن اللام لام التأكيد، فلم تؤثر في الفعل، ولم تزله عن أصل إعرابه، و(إن) مخففة من الثقيلة، واللام الأولى لام توكيد دخلت لتوكيد الخبر، كما دخلت (إن) لتوكيد الجملة، والفعل مع لام التوكيد مرفوع على أصله، إذ لا ناصب له ولا جازم، والهاء مضمرة مع (إن)، تقديره، وإنه كان مكرهم لتزول منه الجبال، وهذه القراءة تدل على تعظيم أمرهم وما ارتكبوا من فعلهم⁽⁶⁾، والجبال أيضاً يراد بها أمر

(1) حجة القراءات، ص: 380.

(2) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، ج2، ص 27-28.

(3) ينظر: الكشف، ج3، ص125.

(4) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، حققه علي محمد البجاوي، دار الجيل، ط2، بيروت، لبنان، 1407هـ -

1987م، ج2، ص673-674.

(5) وقرأ بها ابن محيصن وابن جريج (ينظر: الجامع لأحكام القرآن، مج5، ج9، ص: 249، ومجاهد وابن وثاب كذلك

(ينظر: تفسير البحر المحيط، ج5، ص425).

(6) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، ج2، ص27.

النبي وما أتى به مثل القراءة الأولى، والتقدير: مثل الجبال في القوة والثبات⁽¹⁾. ومعنى هذه القراءة أن الله عظم مكرهم كما قال: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطَرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًا﴾ (١٠) أن دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا (١١) ﴿(مريم: 90/91)﴾، وفي مصحف أبي ما يدل على هذه القراءة، إذ روي أن في مصحفه هذه الآية: «ومكروا مكرهم وعند الله مكرهم، ولولا الله لزال من مكرهم الجبال»، فهذا دليل على تعظيم مكرهم، لأن (كاد) في كلام العرب تكون لمقاربة الفعل وربما وقعت لوجوبه⁽²⁾، وأكد هذا أبو زرعة حين يبين أن معنى هذه القراءة: وإن مكر هؤلاء لو بلغ مكر نمرود لم يتفخوا به⁽³⁾، والهاء والميم في (مكرهم) ترجع على كفار قريش، وقيل: إنها ترجع على نمرود بن كنعان في محاولة الصعود إلى السماء ليقاتل من فيها، والجبال هي المعهودة كما قال أهل التفسير⁽⁴⁾.

وذهب الطبري إلى أن القراءة بكسر اللام الأولى وفتح الثانية أوضح معنى وأقرب إلى الصواب⁽⁵⁾، وذكر أبو حيان الأندلسي أنه ينبغي أن تحمل قراءة فتح اللام الأولى وضم الثانية (لتزول) على التفسير لمخالفتها لسواد المصحف المجمع عليه⁽⁶⁾.

3/ ﴿وَحَسِبُوا الْأَتَاكُوتُ فِتْنَةً﴾ (المائدة: 71).

قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر (ألا تكون) نصبا، وقرأ أبو عمرو وحمة والكسائي، (ألا تكون) رفعا، ولم يختلفوا في رفع (فتنة)⁽⁷⁾.

من رفع (تكون) جعل (أن) مخففة من (أن) الثقيلة، وأضمر معها الهاء باعتبارها اسما لها

(1) ينظر: مشكل إعراب القرآن، ص 385.

(2) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، ج 2، ص 27.

(3) ينظر: حجة القراءات، ص 378.

(4) ينظر: مشكل إعراب القرآن، ص 386.

(5) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري، دار الكتب العلمية، ط 2، بيروت، لبنان، 1418هـ -

1997م، ج 7، ص 476-477.

(6) ينظر: تفسير البحر المحيط، ج 5، ص 425.

(7) ينظر: السبعة في القراءات، ص: 247.

(وهي ضمير الشأن)، ويجعل (تكون) خبراً لها (أي لأن)، ويجعل الفعل (حسبوا) بمعنى، أيقنوا، لأنّ (أنّ) للتأكيد، والتأكيد لا يجوز إلّا مع اليقين، فهو نظيره وعديله، و«أنّ» وما بعدها في موضع نصب، سدت مسد مفعولي (حسب)، وتقديره: وحسبوا أنه لا تكون فتنة، و(تكون) هنا تامة بمعنى (تقع)، فلا تفتقر إلى خبر⁽¹⁾.

ومن نصب الفعل (نكون) جعل (أن) هي الناصبة للفعل، وجعل (حسب) بمعنى الشك، لأنها لم يتبعها تأكيد، لأن (أن) الخفيفة ليست للتأكيد، إنما هي لأمر قد يقع وقد لا يقع، فالشك نظير ذلك وعديله، و(أنّ) المشددة إنما تدخل لتأكيد أمر قد وقع وثبت، فلذلك كان الفعل (حسب) مع (أن) المشددة لليقين ومع (أن) الخفيفة للشك، ولو كان قبل (أن) فعل لا يصلح للشك، لم يجوز أن تكون مخففة من الثقيلة، ولم يجوز نصب الفعل بها نحو قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ يَجْعَلُ إِلَهُهُمْ قَوْلًا﴾ (طه: 89)، و﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْجُؤٌ﴾ (المزمل: 20)، و(لا) و(السين) عوض من حذف تشديد (أنّ)، ولو وقع قبل (أن) فعل، لا يصلح إلّا لغير الإثبات، لم يجوز في الفعل إلّا النصب نحو: طمعت أن تقوم، وأشفق أن تقوم، وأخشى أن تقوم، هذا لا يجوز فيه إلّا النصب بعد/ أن، ولا تكون (أن) معه مخففة من الثقيلة⁽²⁾.

وقد أوضح هذه المسألة سيويه⁽³⁾. مبينا أننا نقول: قد علمت أن لا يقول ذاك، وقد تيقنت أن لا تفعل ذاك، على تقدير: أنه لا يقول وأنت لا تفعل، وأن نظيره من القرآن الكريم الآيتان السابقتين ذكرهما، وقوله تعالى: ﴿لَتَأْتِيَ أَهْلَ الْكِتَابِ الْيَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ﴾ [الحديد: 29]، وأكد أن (أن) هذه ليست (أن) التي تنصب الأفعال، لأنّ هذا موضع يقين وإيجاب، أمّا ظنّ وحسب وحال، فإنّ تكون فيها على وجهين: على أنها تكون (أن) التي تنصب الفعل، وتكون (أن) المخففة من الثقيلة، فإذا رفعنا قلنا: قد حسبت أن لا يقول ذاك، وظننت أن سيفعل ذاك، ولا تدخل هذه

(1) ينظر: مشكل إعراب القرآن، ص 214.

(2) مشكل إعراب القرآن، ص 215، وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن، الأنباري، ضبطه وعلق حواشيه بركات

يوسف هبود، دار الأرقم، بيروت، لبنان، ج 1، ص 256، والبيان في إعراب القرآن، ج 1، ص 452.

(3) الكتاب، ج 2، ص 189 وما بعدها (باب آخر (أنّ) المخففة).

السَّيْنِ في الفعل ههنا حتى تكون، أنّه، كأننا قلنا: قد حسبت أنه لا يقول ذاك، وإنها حسنت (أنه) ههنا، لأنك قد أثبت هذا في ظنك كما أثبت في علمك، وأنك أدخلته في ظنك على أنه ثابت الآن كما كان في العلم، ولولا ذلك لم يحسن (أنك) ولا (أنه)، فجرى الظن ههنا مجرى اليقين، لأنه نفيه، وإن شئت نصبت، فجعلتهن بمنزلة (حَسِيتُ) و(خَفْتُ)، فتقول: ظننت أن لا تفعل ذلك.

ومن المسائل التي تؤكد الصلة بين الإعراب والتفسير مسألة الوقف والابتداء التي لا شك في أن معرفتها مما يعين على الفهم والاستنباط، ويحتز به عن إيهام ما لا يليق من المعاني⁽¹⁾. إذ بالوقف والابتداء يظهر الصحيح الذي ربما كان الوصل يوهم خلافه.

وإذا كان الوقف والابتداء بهذه المكانة، فإن حاجته إلى الإعراب ظاهرة، لأن أغلبه مبني على قواعده وأحكامه، فقد قال العلماء إنه لا يوقف على العامل دون معموله، ولا على الموصول دون صلته، ولا على ذي الخبر دون خبره، ولا على ذي الجواب دون جوابه ونحو ذلك مما يترتب عليه إخلال بالمعنى لشدة ارتباط الكلم فيه واتصال بعضه ببعض⁽²⁾، وهذا إنما يعلم بالإعراب، فهو الذي يُوقف عليه.

والوقوف على رؤوس الآيات باعتبارها مواقع الوقف ذو أهمية من حيث إنه يحصر المعني المطلوب ويوحي بالمقصود من الجملة الموقوف عليها، والدليل قاطع على اهتمام الصحابة بالوقف وإجماعهم على جدواه، وضرورة الإمام به كمفتاح للدراسات القرآنية، ووسيلة للوصول إلى ثنایا النص المعجز، من ذلك ما روي من تفسير الإمام علي - كرم الله وجهه - لقوله تعالى: ﴿وَرَقِلَ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ (الزمل: 4): «الترتيل المقصود هو تجويد الحروف ومعرفة الوقوف»⁽³⁾.

لقد نوه العلماء عبر القرون بالوقف أيما تنويه، واعتبروا الإيغال في هذا المبحث ضروريا، وأكدوا أنه علم يدرس حتى يكون القارئ على بصيرة وهداية.

(1) ينظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ج 1، ص 342.

(2) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي، الدار العربية للكتاب، ص 12.

(3) الانتقان في علوم القرآن، السيوطي، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، صيدا، بيروت، 1408هـ-1988م، ج 1، ص 230.

والقراءة دون وعي من شأنها ان تذهب باللسان كل مذهب، فإذا به يحيد عن الجادة، ويضلل سعيه في القراءة، وهو يظنّ أنه يحسن صنعا، ودليل ذلك الوقوف من قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ (النساء: 43)، على قوله تعالى: «لا تقربوا الصلاة» يوحى بعكس المراد تماما، ويعكس الحكم كليّة، فيقول المرء ما لم يقل الله تعالى، ويدخل في هذا المعنى الوقوف من سورة الماعون على قوله تعالى: «ويل للمصلّين» دون إكمال المعنى بالوصف المتضمن في الاسم الموصول وصلته في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ (الماعون: 5). وقد يلتبس المعنى فيوعز إلى غير مصدره، وذلك بترك الوقف اللازم الذي به يتجلى المقصود، ففي قوله تعالى: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسْرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ (يس: 76) فعدم الوقف على لفظ (قولهم) يفهم منه أنّ العبارة الأخيرة (إنّا نعلم ما يسرون وما يعلنون) هي من قول الكفار، لأنّها تكون وصلتها مقولة مصدر القول المنسوب إليهم، وهي ليست كذلك، لأنها من كلام المولى ﷻ، وأقبح من هذا وأشدّ شناعة الوقوف على قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَعِزُّ﴾ من الآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَعِزُّ أَنْ يُضْرَبَ مِثْلًا مَّا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا﴾ (البقرة: 26)، وهذا التغير بالوقف تارة، وبالوصل أخرى له تأثير واضح في سوق المعنى إلى الذهن، وفي فهم السياق القرآني وتنزيهه عن التحريف والخطأ.

ومن هذا المنطلق يمكن القول إنّ الوقف في القرآن الكريم مبحث جدير بكلّ عناية لما له من تأثير في علم التفسير، وما له من قيمة في تمثّل المعنى وإتقان التلاوة بما يضبط به السياق القرآني عموما.

وخلاصة القول إنّ الشريعة عربية، لا سبيل لفهمها إلّا بفهم العربية والعلوم اللسانية ذات صلة قويّة بالتفسير، وأقوالها صلة به الإعراب، لأنّ الحاجة إليه في بيان المعنى أشد، وليست وظيفته مقصورة على بيان المعاني بل هو وسيلة إلى معرفة إعجاز القرآن، وكان القرآن الكريم هو الدليل الأول من أدلة النحو، فكان النحاة الأوّلون يتناولونه مستشعدين به، محلّلين لأساليبه مبينين لأعاريبه موجهين لقراءاته، وإن لم يشملوا بذلك جميع آياته.

قال محقق التبيان في إعراب القرآن: «وهذا الفن الإعرابي نشأ مع النحو واستعان به المفسرون

في كتبهم المفسرة، ثم أخذ يستقل وكان استقلاله ينمو شيئاً فشيئاً حتى صار عرضاً قائماً بذاته⁽¹⁾، ومن رجع إلى كتب النحاة القديمة يجد فيها من الشواهد والأدلة الناطقة بذلك ما فيه من الكفاية، ومعلوم أن كتاب سيبويه هو أقدم كتاب في النحو باق إلى هذا اليوم، وأنه خلاصة جهود النحويين السابقين من شيوخ سيبويه وغيرهم، ولم يقتصر سيبويه في تناوله للآيات على الإعراب بل تناول الأصوات والقراءات والتصريف والبلاغة والأسلوب والمعنى وغيرها مما يقتضيه النص المتناول، ولذلك صحّ عدة فاتحة لكتب المعاني والإعراب ولما عرف بالتفسير بالرأي والاجتهاد⁽²⁾.

قال الشاطبي: «وقد قال الجرمي: أنا منذ ثلاثين سنة أفتي الناس من كتاب سيبويه... والمراد بذلك أن سيبويه وإن تكلم في النحو، فقد نبّه في كلامه على مقاصد العرب وأنحاء تصرفاتها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبيّن في كلّ باب ما يليق به حتّى إنّه احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني ومن هنا كان الجرمي على ما قال»⁽³⁾.

(1) التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق علي محمد النجار، دار الشام للتراث، لبنان، ج 1، ص ج.

(2) ينظر: النحو وكتب التفسير، إبراهيم رفيدة، ط 2، ليبيا، طرابلس، 1984، ج 1، ص 101.

(3) الموافقات في أصول الشريعة، الشاطبي، دار المعرفة، ط 2، لبنان، بيروت، 1975، ج 1، ص 21.

المصادر والمراجع

- 1) إعراب القرآن، الزحّاج، تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، ط3، بيروت، لبنان، 1406هـ-1986م، (نقلت قول الأخفش من كاب إعراب القرآن للزجاج، لأنني لم أجد قوله هذا في كتابه معاني القرآن).
- 2) الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، صيدا، بيروت، 1408هـ-1988م.
- 3) الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر، ط1، القاهرة، مصر، 1328هـ.
- 4) الأصول: دراسة إيسيتيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: النحو، فقه اللغة، البلاغة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982م.
- 5) الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، أشرفت على طبعه وتصحيحه لجنة من الأدباء والمدرسين، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1956م.
- 6) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، حققه أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1408هـ-1988م.
- 7) البيان في غريب إعراب القرآن، الأنباري، ضبطه وعلق حواشيه بركات يوسف هبود، دار الأرقم، بيروت، لبنان.
- 8) التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الشام للتراث، دت.
- 9) التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزري، الدار العربية للكتاب.
- 10) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1417هـ-1996م.

- 11) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط4، بيروت، لبنان، 1401هـ-1981م.
- 12) الحجة في علل القراءات السبع، أبو عليّ الفارسي، حققه علي النجدي ناصف وعبد الحليم نجار وعبد الفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1403، 2هـ-1983م.
- 13) الخصائص، ابن جني، حققه عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1421هـ.
- 14) السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة، مصر، 1972م.
- 15) الكتاب، سيويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الجيل، ط1، بيروت، لبنان، 1411هـ-1991م.
- 16) الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، حققه وعلق عليه محمد مرسي عامر، ط2، القاهرة، مصر، 1397هـ-1977م.
- 17) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، ط5، بيروت، لبنان، 1418هـ-1997م.
- 18) المحكم في نقط المصحف، أبو عمرو الداني، عني بتصحيحه عزة حسن، دار الفكر، ط2، دمشق، سوريا، 1407هـ-1986م.
- 19) المقدمة، ابن خلدون، تحقيق علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ط3، القاهرة، دت.
- 20) الموافقات في أصول الشريعة، الشاطبي، دار المعرفة، ط2، لبنان، بيروت، 1975م.
- 21) النّحو وكتب التفسير، إبراهيم رفيدة، ط2، ليبيا، طرابلس، 1984.
- 22) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تصحيح ومراجعة علي محمد الضبّاع، دار الفكر، دت.
- 23) إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 1406هـ-1986م.

- (24) تاريخ النحو، عصام نور الدين، دار الفكر، ط1، بيروت، لبنان، 1995م.
- (25) تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1413هـ-1993م.
- (26) جامع البيان في تأويل القرآن، ابن جرير الطبري، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، لبنان، 1418هـ-1997م.
- (27) حجة القراءات، أبو زرعة، حققه وعلق حواشيه سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، لبنان، 1394هـ-1974م.
- (28) دروس في المذاهب النحوية، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1980م.
- (29) دلائل الإعجاز في علم المعاني، موفيم النشر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغبة، الجزائر، 1991م.
- (30) سرّ صناعة الإعراب، ابن جني، دراسة وتحقيق حسن هندراوي، دار القلم، ط2، دمشق، سوريا، 1413هـ-1993م.
- (31) شرح ابن عقيل، دار العلوم الحديثة، بيروت، لبنان، دت.
- (32) صبح الأعشي في صناعة الإنشاء، القلقشندي، شرح وعلق عليه وقابل نصوصه محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دت.
- (33) فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، قرأ أصله تصحيحاً وأشرف على مقابلة نسخه المطبوعة والمخطوطة عبد العزيز بن باز، دار الفكر، دت.
- (34) مشكل إعراب القرآن، مكّي بن أبي طالب، حققه وعلق عليه ياسين محمد السواس، دار اليمامة، ط3، دمشق، سوريا، 1423هـ-2002م.
- (35) مفاتيح العلوم، الخوارزمي، تقديم جودت فخر الدين، دار المناهل، ط1، بيروت، لبنان، 1411هـ-1991م.

36) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، الأنباري، حققه أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، 1386هـ-1967م.